

## تمردو السودان يضغطون لرفض الترشيحات الوزارية

واضفا ان "الجبهة الثورية هي طرف أصيل ومؤسس لقوى الحرية والتغيير، ولم يتم الاتصال بقيادتها". وحذرا من أن ما سماها "المحاكمة"، لن تؤدي "إلى تحسين معاش الناس وتحقيق السلام والمواطنة والديمقراطية". ويرى مراقبون أن موقف الجبهة الثورية لا يخلو أيضا من نغمة قلن تحصر مطالبها في العن في مسألة وضع ملف السلام على سلم الأولويات، بيد أنه لا يخفى أن أحد الأسباب الرئيسية في عدم دعمها لصيرورة العملية الانتقالية الجارية هو رغبتها في أن تكون طرفا رئيسيا في مؤسسات الحكم الانتقالي. وتضم الجبهة الثورية 3 حركات مسلحة، هي "تحرير السودان" بقيادة منى أركو مناوي (تقاتل الحكومة في إقليم دارفور/غرب)، و"الحركة الشعبية/قطاع الشمال" بقيادة مالك عقار (تقاتل في ولايتي جنوب كردفان/ جنوب، والنيل الأزرق/ جنوب شرق)، و"العدل والمساواة" التي يتزعمها جبريل إبراهيم. والأربعاء، أعلن حمدوك أنه اتفق مع قوى الحرية والتغيير على "مراجعة قوائم المرشحين للمناصب الوزارية وفق جدول زمني محدد". والثلاثاء، تسلم حمدوك قائمة ترشيحات الوزراء المقدمة من قوى إعلان الحرية والتغيير، حيث بلغت الترشيحات 49 مرشحا ومرشحة لـ 14 وزارة، و16 مرشحا ومرشحة لـ 5 مجالس وزارية متخصصة.

الخرطوم - طالبت الجبهة الثورية السودانية، الجمعة، رئيس الوزراء عبدالله حمدوك، برفض قائمات مرشحي "قوى الحرية والتغيير"، وإجراء مشاورات واسعة حول التشكيل الوزاري. جاء ذلك في بيان مشترك لزعيمى الجبهة منى أركو مناوي ومالك عقار، حيث اعتبرت الجبهة في بيانها "ما يجري في الخرطوم من تكوين لمؤسسات الفترة الانتقالية، فيه خلل كبير ولم يُستفد من تجارب الماضي". وكان من المفترض أن يتم الإعلان عن التشكيل الحكومية الأربعاء الماضي بيد أن عدة أسباب حالت دون ذلك، منها تباينات حول بعض الأسماء المرشحة. وقالت الجبهة التي رفضت الاعتراف بالاتفاق الدستوري الذي مهد للفترة الانتقالية "ما يحدث الآن من أفراد وقوى سياسية غير مهتمة بحل قضايا الحرب والمواطنة واحترام التنوع وتحقيق أهداف الثورة"، يجسد تجارب النخب "في الاستيلاء على الثورات وتوظيفها في الوصول إلى الحكم". وأضاف البيان "ما يحدث هو محاولة للاستيلاء على حصاد ثلاثين عاما من نضال الشعب في كافة أرجاء السودان". ودعا مناوي وعقار، رئيس الوزراء إلى رفض قوائم "الحرية والتغيير"، وإجراء مشاورات أوسع قبل تشكيل حكومته مع الجميع، لاسيما الجبهة الثورية.

## هدنة روسية لإخلاء المنطقة العازلة في إدلب من الجهاديين

وأعلن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو أن روسيا أكدت لأقرة أن نقاط المراقبة التابعة لها في شمال غرب سوريا لن تتعرض لهجمات. وحذر جاويش أوغلو، الذي كان يتحدث في أوغلو، من أن استمرار هجمات الحكومة السورية في محافظة إدلب الواقعة تحت سيطرة المعارضة قد يتسبب في موجة نزوح أخرى للاجئين السوريين إلى أوروبا. ويرجح محللون أن تتلزم الفصائل بالهدنة، على خلاف الهدنة السابقة التي أعلنت قبل نحو شهر، بالنظر لارتها قرارها بإيدي أنقرة، التي يرجح أن تتلزم بالهدنة الأخيرة مع روسيا لأن بديل ذلك سيغني تازم العلاقة مع موسكو والأخطر مواجهة جحافل من النازحين بدأت تطل على الحدود التركية.

دمشق - بدأت تتكشف تباعا الخطوط العريضة للهدنة الروسية التركية التي تحدث الرئيس فلاديمير بوتين عنها عقب لقاءه بنظيره التركي رجب طيب أردوغان، الثلاثاء الماضي في موسكو. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية الجمعة أن الجيش السوري سيوقف إطلاق النار من جانب واحد في محافظة إدلب اعتبارا من السبت (اليوم)، في خطوة تشي بوجود اتفاق روسي تركي على فتح المجال لإخلاء المنطقة العازلة المنصوص عليها في اتفاق سوتشي من الفصائل الجهادية والمقاتلة. ودعت الوزارة قادة التشكيلات المسلحة إلى التخلي عن الاستفزازات والانضمام إلى عملية التسوية السلمية في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وبسطة القوات السورية سيطرتها على العديد من البلدات والقرى في حماة وإدلب كان أبرزها بلدة خان شيخون الواقعة على الطريق الدولي دمشق حلب (56 كم) في إطار عملياتها التي بدأت منذ 25 أبريل، بدعم من القوات الجوية الروسية. وجاء التحرك العسكري السوري بعد مطاطة تركيا في تنفيذ التزاماتها بشأن اتفاق سوتشي الذي تم التوصل إليه في سبتمبر الماضي، ويقضي بإقامة منطقة عازلة وسحب الفصائل المقاتلة لأسلحتها الثقيلة، وانسحاب الفصائل الجهادية التي تتصدرها جبهة فتح الشام (النصرة سابقا) إلى الحدود التركية. ووفق التسريبات فإن اتفاقية سوتشي تضمنت أيضا بنودا غير معلنة منها سيطرة الحكومة على الطريق الدولي الرابط بين حلب ودمشق الذي يمر عبر خان شيخون جنوب إدلب، والطريق الذي يصل اللاذقية بحلب.



مولود جاويش أوغلو

موسكو تعهدت بعدم استهداف نقاط المراقبة التركية

ويشهد معبر باب الهوى الحدودي احتجاجات واسعة الجمعة من قبل الآلاف من السوريين، ردا على إغلاق المعبر وعدم السماح لهم بدخول الأراضي التركية. ويقول المحللون إن الهدنة الروسية في إدلب هي خطوة ضمن مجموعة من الخطوات بدأ تنفيذها بعد يوم فقط من زيارة أردوغان إلى موسكو، حينما قام وفد عسكري تركي الأربعاء بزيارة استطلاعية لطريق حلب - اللاذقية (4 كم)، الذي يمر من مناطق في ريف إدلب الغربي وذلك يعلم روسي. وكشف قائد في ما يسمى "جيش إدلب الحر"، أن الزيارة تهدف إلى إنشاء نقاط تركية جديدة في المنطقة، في إطار تنفيذ للمطلب الروسي بفتح طريق دمشق حلب وطريق حلب اللاذقية.



عودوا من حيث أتيتهم

## إدراج «جمال ترست بنك» ضمن قائمة الإرهاب إنذار للمصارف اللبنانية

### القرار الأميركي يخلق أي تعامل مصرفي مع حزب الله



الضريبة المخفية للتعامل مع حزب الله

وقال وزير الاقتصاد اللبناني السابق النائب نقولا نحاس "صحيح أن الخبر مؤسف ومزعج، لكن هذا البنك محصور وليس له حجم أساسي، بل هو محلي أكثر"، في إشارة إلى أن البنك ليس له امتدادات واسعة خارج لبنان. وتابع "لذلك ستكون انعكاسات قرار العقوبات عليه محصورة أيضا، ما دعا على المودعين وأصحاب البنك، وستكون من بعده المصارف اللبنانية أكثر بقلقة وتشددا".

ولفت الوزير اللبناني السابق، إلى أنه سبق أن حصل الأمر ذاته مع البنك اللبناني الكندي، في فبراير 2011 "وتم تخفي ذلك بتدابير محدودة وبسيطة". ورأى أن تضخيم الخبر ومنحه حجما يتجاوز حجمه الطبيعي، ربما يعود للوضع الاقتصادي الحذر.

ويتفق الخبير الاقتصادي جاسم العجاجة مع نحاس مشيرا إلى أن "حجم المصرف صغير نسبة لحجم القطاع المصرفي اللبناني". وأوضح عجاجة، أن "إجمالي الموجودات لدى جمال ترست بنك، تساوي أقل من نصف نقطة بالمائة، وتحديدا 0.39 بالمائة من حجم القطاع المصرفي، وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك تداعيات لهذا القرار".

ويرى الخبراء أن القرار الأميركي سيدفع باقي المصارف اللبنانية إلى تشديد الرقابة ورفض أي تعاون مع الحزب أو مشتبهين بالقرب منه. ويشكل القرار تشديدا لحصار حزب الله المالي الذي بدأ منذ سنوات لكنه اتخذ في عهد الإدارة الحالية أبعادا جديدة. وشمل قرار وزارة الخزانة الأميركية الأخير أربعة وسطاء ماليين على قائمة عقوباتها بتمركزون في لبنان وغزة. وهؤلاء متهمون بتحويل "عشرات الملايين من الدولارات" من فيلق القدس الذي يتولى العمليات الخارجية للحرس الثوري الإيراني، إلى كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحماس.

وتأتي العقوبات الأميركية في نزوة التوتر بين حزب الله وإسرائيل وسط تبادل التهديدات بينهما، على خلفية سقوط طائرتين مسيرتين محملتين بمتفجرات ليل السبت الأحد في الضاحية الجنوبية لبيروت حيث المربع الأمني لحزب الله، الذي لوح برد وشيك. ودخل الجيش اللبناني على الخط، بتأكيد وزير الدفاع اللبناني إلياس توضع عبر موقع "العهد" الإخباري التابع لحزب الله، أن الجيش سيبادر إلى التصدي وإطلاق النار على أي اعتداء "إسرائيلي" يكون متسوقا وواضحا سواء في الجو أو في البر. وتزامن تهديد وزير الدفاع اللبناني مع تخليق مكثف للطيران الإسرائيلي فوق قرى وبلدات الجنوب اللبناني.

سيتم جميع الخطوات المناسبة من أجل تبيان الحقيقة، كما سيستقدم بطلب استئناف للقرار أمام "أوقاف"، لافتا إلى أنه "سيتم بالتنسيق وإرشاد مصرف لبنان، ولجنة التحقيق الخاصة والهيئات الأخرى ذات الصلة في هذا الصدد، لحماية مصلحة المودعين".

من جهتها أعربت جمعية المصارف في بيروت عن "أسفها" وطمانت في بيان المودعين على سلامة أموالهم، مشددة على قدرة البنك المركزي على اتخاذ كل التدابير اللازمة لمعالجة الوضع، كما حصل في مواقف سابقة.

وزار رئيس جمعية المصارف سليم صفيير قصر الجمهوريّة ببيددا الجمعة حيث التقى بالرئيس ميشال عون معلنا بعد اللقاء للصحافيين، عن تلقيهم تأكيدا من واشنطن أن لا مصارف أخرى موضوعة على جدول العقوبات.

وفي خطوة لاحقة ادعت تداعيات القرار على حصة "جمال ترست بنك" على النظام المالي المهتز للبلاد، سارع وزير المالية علي حسن خليل إلى طمأنة اللبنانيين. وقال الوزير على "تويتر" إنه "متأكد من قدرة القطاع المصرفي على استيعاب تداعيات القرار... وعلى ضمان أموال المودعين... والمصرف المركزي يقوم باللازم".

من جانبه أكد مصرف لبنان المركزي أن احتياطات البلاد من النقد الأجنبي، باستثناء الذهب، زادت حوالي 1.4 مليار دولار في الأسبوعين الأخيرين من أغسطس.

وأوضح حاكم البنك المركزي رياض سلامة في بيان أن الاحتياطات الأجنبية زادت إلى حوالي 38.66 مليار دولار دون حساب الذهب، يأتي ذلك ارتفاعا من 37.25 مليار دولار في 15 أغسطس، وفقا لبيانات مصرف لبنان. وترتفع الاحتياطات تدريجيا منذ منتصف يونيو، لكن هذه أكبر قفزة. وقال بيان للبنك المركزي "ذلك بنتيجة تدفق ودائع، مباشرة إلى مصرف لبنان، من القطاع الخاص غير المقيم (وليس من دول أو جهات دولية)، مما يعكس ثقة المودعين ويعزز الثقة بالليبر اللبنانية ويساهم بخفض العجز في ميزان المدفوعات".

وينشر لبنان عادة بيانات أصوله الأجنبية في الخامس عشر واليوم الأخير من كل شهر. وإصدار البيانات الجمعة يأتي مبكرا يوما عن المعتاد، ما فهم منه أنه محاولة لطمأنة السوق المالية، على والتزامه القواعد واللوائح الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو أمر لا يتساهل المصرف به". ونفى المصرف، في بيان، "بشكل قاطع كل الادعاءات التي يبدو أن 'أوقاف' قد بنت قرارها عليها". وأشار إلى أنه

القرار الأميركي بإدراج مصرف "جمال ترست بنك" على قائمة العقوبات أثار ضجة واسعة في لبنان الذي يعاني أصلا من أزمة اقتصادية حادة، ويقول خبراء إن القرار لن تكون له تداعيات كبيرة على الوضع المالي للبلاد، ولكنه يشكل رسالة شديدة الالتهاب للمصارف اللبنانية من مغبة التعاطي مع حزب الله.

بيروت - دخلت العقوبات الأميركية في لبنان مرحلة جديدة من خلال إدراج "جمال ترست بنك" والمؤسسات التابعة له مساء الخميس ضمن اللائحة السوداء بتهمة تسهيل الأنشطة المالية لحزب الله. كما فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على 4 أشخاص بسبب نقل أموال بين الحرس الثوري الإيراني وحركة حماس الفلسطينية عبر الحزب. وسبق وحذرت واشنطن مرارا المصارف اللبنانية من مغبة التعاطي وتسهيل الخدمات المالية للحزب المدعوم من إيران. ويعتبر خبراء أن خطوة وضع "جمال ترست بنك" ضمن قائمة الإرهاب التي يصدرها مكتب مراقبة الأصول الخارجية المعروف باسم "أوقاف"، رسالة واضحة للدولة اللبنانية بأن الإدارة الأميركية جادة في شل قدرات الحزب المالية، بغض النظر عن انعكاسات ذلك على الوضع المالي العام للبنان الذي يمر بفترة حرجة.

وأدرجت أربع شركات تامين تابعة لمصرف "جمال ترست بنك" أيضا على اللائحة السوداء. وقال ماندلكير إن "المؤسسات المالية الفاسدة مثل جمال ترست" تشكل تهديدا مباشرا لثروة النظام المالي اللبناني".

وأكدت وزارة الخزانة الأميركية في البيان أنها تحض الحكومة اللبنانية على تخفيف تأثير هذه العقوبات على "الأرباب" من أصحاب الحسابات المصرفية الذين لا يعرفون أن حزب الله يعرض ادخاراتهم للخطر".

ولفت مسؤول أميركي إلى أن هذا الضغط على "جمال ترست" يجب اعتباره إنذارا. وأضاف أن "حزب الله وأسبابه الإيرانيين يجب أن يبقوا خارج مؤسسات لبنان المالية". وشدد أن "هذه الإستراتيجية هي لكبح كل فرص التمويل".

واعتبر مسؤول أميركي كبير أن هذه العقوبات "تعكس نهج" الرئيس دونالد ترامب ضد حزب الله.

ورفض المصرف اللبناني المستهدف في وقت لاحق الجمعة الخطوة الأميركية مؤكدا على "التزامه الصارم بقواعد وأنظمة مصرف لبنان (البنك المركزي)، والتزامه القواعد واللوائح الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو أمر لا يتساهل المصرف به". ونفى المصرف، في بيان، "بشكل قاطع كل الادعاءات التي يبدو أن 'أوقاف' قد بنت قرارها عليها". وأشار إلى أنه

بيروت - دخلت العقوبات الأميركية في لبنان مرحلة جديدة من خلال إدراج "جمال ترست بنك" والمؤسسات التابعة له مساء الخميس ضمن اللائحة السوداء بتهمة تسهيل الأنشطة المالية لحزب الله. كما فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على 4 أشخاص بسبب نقل أموال بين الحرس الثوري الإيراني وحركة حماس الفلسطينية عبر الحزب. وسبق وحذرت واشنطن مرارا المصارف اللبنانية من مغبة التعاطي وتسهيل الخدمات المالية للحزب المدعوم من إيران. ويعتبر خبراء أن خطوة وضع "جمال ترست بنك" ضمن قائمة الإرهاب التي يصدرها مكتب مراقبة الأصول الخارجية المعروف باسم "أوقاف"، رسالة واضحة للدولة اللبنانية بأن الإدارة الأميركية جادة في شل قدرات الحزب المالية، بغض النظر عن انعكاسات ذلك على الوضع المالي العام للبنان الذي يمر بفترة حرجة.

بيروت - دخلت العقوبات الأميركية في لبنان مرحلة جديدة من خلال إدراج "جمال ترست بنك" والمؤسسات التابعة له مساء الخميس ضمن اللائحة السوداء بتهمة تسهيل الأنشطة المالية لحزب الله. كما فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على 4 أشخاص بسبب نقل أموال بين الحرس الثوري الإيراني وحركة حماس الفلسطينية عبر الحزب. وسبق وحذرت واشنطن مرارا المصارف اللبنانية من مغبة التعاطي وتسهيل الخدمات المالية للحزب المدعوم من إيران. ويعتبر خبراء أن خطوة وضع "جمال ترست بنك" ضمن قائمة الإرهاب التي يصدرها مكتب مراقبة الأصول الخارجية المعروف باسم "أوقاف"، رسالة واضحة للدولة اللبنانية بأن الإدارة الأميركية جادة في شل قدرات الحزب المالية، بغض النظر عن انعكاسات ذلك على الوضع المالي العام للبنان الذي يمر بفترة حرجة.



يقول نحاس المصارف اللبنانية ستكون أكثر بقلقة وتشددا

وتقول الرسالة الأميركية التي استهدفت مصرفا يعتبر متواضعا مقارنة بمصارف أخرى إنها رسالة إنذار على اللبنانيين لتلقفها والعمل وفقها. ومن شأن هذه العقوبات تجريد أصول "جمال ترست بنك" في الولايات المتحدة وحظر التعاملات من خلال النظام المالي الأميركي.

وأكدت واشنطن أنها مستمرة في استهداف الجهات التي توفر التمويل لحزب الله. وأوضحت وزارة الخارجية الأميركية "سنواصل استهداف الأفراد والكيانات المشاركة في تمويل حزب الله وتقديم الدعم له بينما نعمل بشكل وثيق مع البنك المركزي اللبناني والمؤسسات اللبنانية الأخرى التي تسعى للحفاظ على سلامة النظام المصرفي اللبناني". وجاء تعقيب وزارة الخارجية بعد إعلان فرض عقوبات على "جمال ترست